

**أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية
((دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة البصرة))**

جليل إبراهيم صالح / الكلية التقنية الإدارية / البصرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام أجهزة الحاسوب في المصارف التجارية العراقية في عملية تقييم فعالية وكفاءة تطبيق نظام الرقابة الداخلية ، كما تهدف إلى التحقق من مدى توافر الظروف المناسبة والملائمة لتحقيق نظام رقابي فعال. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم تصميم أستبانة وزعت على عينة الدراسة التي مثلت كافة إدارات المصارف التجارية العراقية.

وقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج منها ما يلي:

- ١ - أن نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية العراقية فعال من حيث صيانة وحفظ الأجهزة والبرامج.
- ٢ - أساليب التدريب التي يتلقاها العاملون في المصارف التجارية فعالة .
- ٣ - وجود رضا عام لدى العاملين بالنسبة لنظم الحاسوب .
- ٤ - عدم التخصص في العمل .

هذا وقد أوصى البحث بعدة توصيات أهمها:

- ١ - العمل على وضع برامج تدريبية للعاملين أكثر فعالية في المصارف التجارية العراقية لتوفير الكوادر المؤهلة .
- ٢ - العمل نحو مزيد من التخصص في الأداء بالمصارف العراقية وذلك لزيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الحاسوب .

قائمة المختصرات المستخدمة بالبحث

FASB	Financial Accounting Standards Boards	مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية
IFAC	International Federation of accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
COSO	Committee of Sponsoring Organizations	لجنة رعاية المنظمات
IIA	Institute of Internal auditors	معهد المدققين الداخليين
AIS	Accounting Information System	نظام المعلومات المحاسبية
MIS	Management Information System	نظام المعلومات الإدارية

The effect of using computer on Internal control system in Iraqi commercial Banks

(A Study In number of Iraqi commercial Banks at Basra Governorate)

Abstract

The research aims to Know the extent of using computers in Iraqi commercial Banks in evaluating the effectiveness and efficiency of applying the internal control system , this research also aims to assurance from the extent fit and suitable circum stances to achieve active control system . achieving these aims It was designing a questionnaire distributed on sample of the study .Which represents all the Iraqi commercial Banks management in Basra Governorate . according to the result of the study. such as :

- 1 – The internal control system in the Iraqi commercial Banks are active and efficient in term of maintenance of equipment and programs .
- 2 – The trainings techniques' used by the employees in the commercial bank are efficient
- 3 – The employees show a general acceptance of computer system .
- 4 – No specialization exist in work .

Based on finding of study the research represented many recommendations, the important recommendations embodied in :

- 1 – Working for applying training programs increasing are efficient for the employees in Iraqi commercial Banks to make a good staff .
- 2 – Working for increasing the specialization in Iraqi Banks to increase the efficiency and effective in using computers .

المقدمة :

أن أهم ما يميز عصر المعلومات هو تلك الزيادة الهائلة في الإنتاج اليومي من المعلومات، وسرعة تداولها، وشموليتها، فضلاً عن تلك المكانة التي احتلتها صناعة المعلومات بين مختلف الصناعات، الأمر الذي أدى إلى تطور سريع وجذري في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات .

وقد أدت هذه الظروف المعقدة والحديثة إلى اتساع دائرة القرارات المطلوب اتخاذها، وتوقع نتائجها، وتحمل مخاطرها ، وما تتطلبها تلك القرارات من معلومات تتسم بالثقة، والشمولية، الأمر الذي جعل الحاسوب ونظم وقواعد البيانات المعتمدة عليه وسيلة لتحسين القدرة على اتخاذ القرار وبالتالي زيادة الكفاءة الناتجة عن تنفيذ الأنشطة المختلفة . ومن هنا تظهر أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية في المصارف لضمان دقة وسلامة البيانات المستعملة ، بحيث يكون هذا النظام حديثاً وفعلاً ليتماشى والتطور الهائل في ميادين الرقابة الداخلية والخارجية باستخدام أجهزة الحاسوب .

الفصل الأول : منهجية البحث والجانب النظري

يتضمن هذا الفصل مبحثين، يشمل المبحث الأول منهجية البحث، والمبحث الثاني يتمثل بالجانب النظري للبحث .

المبحث الأول / منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث في مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته فضلاً عن توضيح أسلوب البحث من حيث الوسائل التي استخدمها الباحث في جمع البيانات وتصميم استماره الاستبيان التي تعد الوسيلة الرئيسة لاختبار الفرضيات.

أولاً : مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في مدى تأثير استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العراقية التجارية وأثره على تدريب العاملين بها وقدرتهم على الاستجابة لهذا العامل الجديد (الحاسوب)، وتأثيره أيضاً على نظام تدقيق البيانات المستخدمة في المصارف والذي بدوره يؤثر على أساليب نظام الرقابة الداخلية المستخدمة .

ثانياً : أهمية البحث

تعد المصارف عنصراً أساسياً وفعلاً في الاقتصاد العراقي ، لذلك فإن الرقابة الداخلية في هذه المؤسسات وفعاليتها ستؤدي بالضرورة إلى نجاح وتطور هذه المصارف ونموها ، لذلك تكمن أهمية البحث في تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال حيازة نظام رقابة داخلي فعال ذو كفاءة عالية في تحقيق الأهداف المرجوة منه، كما أن للبحث أهمية كبيرة لمديري المصارف من خلال زيادة معرفتهم بأهمية استخدام أجهزة الحاسوب وفعاليتها في القيام بالمهام والواجبات المنطة إليهم بكفاءة وفعالية.

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

- ١ - التحقق من مدى توافر الظروف المناسبة والملائمة لتحقيق نظام رقابي فعال.
- ٢ - معرفة مدى استخدام أجهزة الحاسوب في المصارف التجارية العراقية في عمليات تقييم قوة وكفاءة تطبيق نظام الرقابة الداخلية.
- ٣ - القيام بمقارنة أنظمة الرقابة التقليدية مع نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية ، ومن ثم معرفة الفرق بينهما.

رابعاً : فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث بالاتي:

- ١ - توافر التدريب المناسب للعاملين في المصارف العراقية يؤثر بشكل ايجابي على سهولة استخدام أنظمة الحاسوب.
- ٢ - وجود نظام مؤتمت لتدقيق البيانات وحفظها بشكل عنصرا " ايجابيا " في عملية الرقابة الداخلية.
- ٣ - استخدام الحاسوب له تأثير ايجابي على عملية الرقابة الداخلية في المصارف.

خامس": مجتمع وعينة البحث

يتتمثل مجتمع البحث في مجموعة من الإفراد العاملين في المصارف العراقية بمحافظة البصرة والمعاملين مع أجهزة الحاسوب ، وقد تم اختيار المصارف التجارية بشكل خاص نظراً " لتعاملها التام مع المعلومات كمدخلات (Input) في عملياتها الإنتاجية ، وبالتالي فإن أفراد العينة وبحكم تعاملهم المكثف مع البيانات من خلال الحاسوب سيؤدي إلى الاستجابة الإيجابية. وقد تم تصميم استبانة لهذا الغرض ووزعت على أغلب المصارف التجارية بمحافظة البصرة.

وقد تم اعتماد استمار الاستبيان كأسلوب للبحث والتي تعد من الوسائل الرئيسة لتجميع البيانات الضرورية اللازمة لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات إحصائيا . اشتملت الاستبانة على ثلاثة أجزاء ، خصص الجزء الأول منها على الجوانب الشخصية لأفراد العينة ، وركز الجزء الثاني على مدى توافر التدريب السليم للعاملين في المصارف، بينما اهتم الجزء الأخير من الاستبانة بإلقاء الضوء على مفهوم تدقيق البيانات والإجراءات التي تنتخذ لحفظ وصيانة هذه البيانات ، وتم استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية في تحليل النتائج.

المبحث الثاني : الإطار النظري

أولاً : الرقابة الداخلية

أ - تطور مفهوم الرقابة الداخلية

كان للتطور في حجم المشروعات وظهور الإدارة العلمية الحديثة بمعناها وأساليبها المنقورة اثر واضح في تطور مفهوم الرقابة الداخلية والتي لا زالت في تطور مستمر لمقابلة التطورات اللاحقة في مجال الإعمال والتي من الصعب التنبؤ بها مقدما ، إلا انه يمكن تمييز ثلاثة مراحل مر بها مفهوم الرقابة الداخلية (Sridhar,2003).

• المرحلة الأولى :

في هذه المرحلة كانت المنشآت فردية هي الشكل السائد للمشروعات وفي هذه الفترة كان مفهوم الرقابة الداخلية مقتضاها على أنه إجراءات للاحتجاط ضد الأخطاء والتلاعب في القيود

المحاسبية أو في عرض النتائج والتلا عب في موجودات المنشآت وأموالها ، أي أن مفهوم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة انحصر على أنه ((مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس، ثم امتدت هذه الوسائل لتشمل بعض الأصول الأخرى ومن أهمها المخزون)) .

• المرحلة الثانية :

بعد التوسع الذي حصل في حجم المشروعات وأنشطتها تبعه تطور في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الأخطاء فضلاً " عن حماية النقدية والموجودات الأخرى . وفي هذه المرحلة أصبح مفهوم الرقابة الداخلية كما أورده المعهد الأمريكي للمحاسبين في عام ١٩٣٦ بأنه ((مجموعة من الطرق والمقياسات التي تتبناها المنشآة بقصد حماية النقدية والموجودات الأخرى وكذلك لضمان الدقة المحاسبية للعمليات المثبتة في الدفاتر)) .

• المرحلة الثالثة :

في هذه المرحلة أزداد الاهتمام بالتوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنشآت ونتيجة لذلك تطور مفهوم الرقابة الداخلية ، حيث أنه في عام ١٩٤٩ أجرت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين دراسة شاملة لمفهوم الرقابة الداخلية وقد عرفت بأنه ((الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقياسات المتتسقة التي تتبناها المنشآة لحماية موجوداتها ، وفحص دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتكاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضي به السياسات الإدارية المرسومة)) (توماس وامرسون ، ١٩٨٩) . وقد أصدر تعريف آخر عن لجنة هيئة المحاسبة بإنكلترا سنة ١٩٧٨ والذي نص على أن ((الرقابة الداخلية تتضمن مجموع النظم ، من مالية وغيرها ، الموضوعة من قبل الإداره ، من أجل توجيه العمليات كافة بالصفة المطلوبة والفعالة ، واحترام السياسات الإدارية ، وحماية الأصول ، وضريح الدقة في البيانات المسجلة)) .

كما عرفت الرقابة الداخلية بأنها ((مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلاً إلى تكوين جهاز مصري سليم يسهم في التنمية الاقتصادية ، ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها)) (الياس ، 1996) . وقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها ((مجموعة الإجراءات التي تتجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقدير الأداء الفعلي وتحليله ومقارنته بالخطط أو بالمعايير أو بأية وسيلة

لتقييم الأداء، وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولاً إلى تحقيق أعلى معدلات أداء)) (الصبان، 1996).

وطبقاً لتعريف معهد المدققين الداخليين IIA الصادر في 1999 فإن الرقابة الداخلية ((هي نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن يهدف إلى زيادة قيمة عمليات المنشأة وتحسينها وتساعد الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة عن طريق أسلوب منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة والحكمه)) (IIA,2003).

وقد عرف المعيار الدولي للتدقيق (ISA No. 400) في الفقرة الثامنة منه نظام الرقابة الداخلية بأنه كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبعها إدارة الوحدة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة العمل والمتنسقة الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الموجودات ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998) (Whittington & Pany , 1998) أن لجنة COSO المنبثقة عن لجنة Treadway ترى بأن نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن عمليات تتفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة أو الإدارة وكل الموظفين، وهي تضم ت توفير ضمان معقول لتحقيق الأهداف الآتية:

- الاعتماد على القوائم المالية.
- كفاءة وفاعلية العمليات.
- الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات.

وقد أصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية بجمهورية العراق تعريفاً للرقابة الداخلية عدها فيه جهاز تقييمي مستقل ضمن تشكيلات المنظمة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها وطمأنتها على إن وسائل الضبط الموضوعة مطبقة وكافية من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وللت أكد من حماية أصول وأموال المنظمة والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لها. (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 2000).

وعرفت أيضاً " بأنها ((وظيفة تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المنظمة كخدمة لها وتمثل وظائفها بالفحص والتقييم ومراقبة مدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية)) (حلمي، 2005). كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين في معيار التدقيق الدولي رقم (315) الرقابة الداخلية بأنها ((العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة أو الإدارة أو الموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية إعداد البيانات المالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة)) (IFAC,2009).

ومن المفاهيم أعلاه لنظام الرقابة الداخلية يرى الباحث أن مفهوم نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن ((الخطة التنظيمية وكافة وسائل التنسيق والقياس التي تمارسها المنشأة لحماية أصولها وضمان أساليب الدقة والتحقق لبياناتها المحاسبية ، وتنمية كفاءة التشغيل وتشجيع كافة العاملين بالمنشأة على إتباع السياسات الإدارية الموضوعة والالتزام بها)).

ب : أدوات الرقابة الداخلية :

تتمثل أدوات الرقابة الداخلية بما يلي: (Swanger& Chewing,2001)

١ - الرقابة المحاسبية :

عرفت الرقابة المحاسبية بأنها ((جزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يعني بتحقيق الغايات المحاسبية للمنشأة فهو يهتم بتحقيق العمليات المالية ويتمثل ذلك الالتزام بالسياسات المحاسبية والمالية والمحافظة على موارد ومتلكات المنشأة وأعداد التقارير المالية التي تتوافر فيها الدرجة المطلوبة من الثقة، فالرقابة الداخلية تشمل على نتائج عملية تدقيق وفحص العمليات الحسابية والمحاسبية وصحة المستندات المؤيدة لها بوجه عام فهي تمثل أذن تسجيل وتبسيب العمليات والأحداث المالية وتفسير النتائج منها)) (عبد الرزاق ، 1999).

كما عرفت الرقابة المحاسبية بأنها ((الطريقة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدى الوثوق في السجلات المالية وما تتجه من بيانات وتقارير)) (Geiger & Lowe,2002).

كما عرفت الرقابة المحاسبية ((اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها. وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبسيب وتحلي وعرض البيانات المحاسبية)). و إن الهدف الأساسي لنظام الرقابة المحاسبية هو تحديد المتحقق ومقارنته بالمخاطط لحصر الفروق وتحديد الانحرافات والوقوف على أسبابها (العبيدي ، ١٩٩١).

وعليه يرى الباحث بأن الرقابة المحاسبية ((تشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والإجراءات الهدافة إلى حماية أصول المنشأة من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ، إضافة إلى اختبار دقة البيانات المقيدة في السجلات ودرجة الاعتماد عليها)).

٢ - الرقابة الإدارية :

تعرف الرقابة الإدارية بأنها ((تتمثل في الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً بالكافية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة ، وهذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية، وتشمل هذه الرقابة على دراسة الزمن والحركة ، واستخدام طرق التحليل الإحصائي وأعداد برامج تدريب العاملين ومراقبة الجودة)) (الصحن ، 1989).

كما عرفت بأنها ((الخطة التنظيمية وكل الإجراءات التي تتعلق أساساً " برفع الكفاية الوظيفية و تعمل على تطبيق السياسات الإدارية و ترتبط بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية و يدخل ضمنها أدوات مختلفة كال موازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية و دراسة الوقت و الحركة و برامج تدريب العاملين ونظم المعلومات)) (صادق، 1994).

وعليه يرى الباحث أن الرقابة الإدارية ((تشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والإجراءات الهدافة إلى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية في العمليات مع تشجيع الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة)) .

٣ - الضبط الداخلي :

يعرف الضبط الداخلي بأنه ((تلك الخطة التنظيمية وجميع وسائل التسويق والإجراءات الهدافة إلى حماية أصول المنشأة من الا ختالس والضياع أو سوء الاستعمال ، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على المراقبة الذاتية ، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تفاصيل العملية ، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات)) (السقا، 1997).

وعرف الضبط الداخلي أيضاً " بأنه ((ذلك النظام الذي يحوي على خطة المنشأة وكافة الطرق التنسيقية والإجراءات المتخذة في المنشأة لغرض حماية موجوداتها وفحص دقة ومدى الاعتماد على المعلومات الحسابية التي تبني الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية)) (Mornis & Pushkin, 1996).

وعليه يرى الباحث أن الضبط الداخلي ((هو مجموعة من الإجراءات الإدارية والمحاسبية التي تتحقق ضبط عمليات المنشأة وبطريقة تلقائية ومستمرة)) وأن الرقابة الداخلية تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

* حماية أصول المشروع من الاختالس والتلاعيب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع.

* التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

* رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.

* تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

ثانياً" : الرقابة على نظم المعلومات :

تعد المعلومات في الوقت الحالي عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج ، ولها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنشأة ، لذلك اتجهت المنشأة إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل معالجة الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنشأة وذلك لضمان وصول معلومات

موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ قرارات تساهم في تحقيق أهداف المنشأة.

وقد عرف (عبد الرزاق، 1998) نظام المعلومات المحospب بأنه ((ذلك النظام الذي يستخدم الحاسوب من أجل تحويل البيانات الناتجة عن نظم معالجة البيانات إلى معلومات تساعد إدارة المنشأة في عمليات اتخاذ القرار ، فهي تعمل بشكل أساسى على تزويد المديرين بالمعلومات التي يحتاجونها في عمليات صنع القرار)).

كما عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات Information System - بصورة عامة - بأنه ((نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية)) (أبياتي وحسن، 1992).

ويرى (Brien, 1990) بأن نظام المعلومات هو ((مجموعة من الأفراد والإجراءات والمواد التي تقوم بجمع ومعالجة وتقديم المعلومات لمختلف الأفراد والجهات التي تستخدمها سواء كانت جهات خارجية أو داخلية)).

وتعرف أيضاً بأنه ((ذلك النظام الذي يقوم باستخدام الحاسوب لتزويد الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية اللازمة لصناعة واتخاذ القرارات وذلك في الوقت المناسب وعند المستوى الإداري الملائم ، ومثل هذا النظام يقوم باستقبال البيانات ونقلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها ثم توصيلها بذاتها بعد تشغيلها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسبين)) (منصور وأبو النور ، 1999).

وطبقاً لمفهوم المستويات الهرمية للنظم، فإن المنشأة تعد نظاماً كلياً يتكون من عدة نظم فرعية لعل من أبرزها نظامان هما:

١ - نظام المعلومات المحاسبية :

يعرف نظام المعلومات المحاسبية (AIS) بأنه "أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسبة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية وال حالية والمستقبلية، المالية وغير المالية ، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية، وبما يخدم تحقيق أهدافها (يحيى، 1990).

يرى (الجنابي و الجزاوي، 2007) أن أهمية نظم المعلومات المحاسبية تتجلى من خلال مفهوم رقم (2) للمحاسبة المالية والذي بموجبه عرف مجلس المعايير المحاسبية والمالية (FASB) المحاسبة على أنها ((نظام للمعلومات)) وان الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تزويد المعلومات المفيدة لمتخذى القرارات .

٢ - نظام المعلومات الإدارية

نظام المعلومات الإدارية (MIS) فيعرف على أنه ((مجموعة الأجزاء المترابطة التي تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة لتحويل البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها لمساندة الوظائف الإدارية (التخطيط ، الرقابة ، اتخاذ القرارات ، التنسيق والأنشطة التشغيلية في الوحدة الاقتصادية)) (Bocij, et al, 2003) . أما (الخطيب وآخرون ، 1993) فيرون أن نظام المعلومات الإدارية يعتمد على أمرين هما:

أ - استخدام الحواسيب، ويعود السبب في ذلك إلى حاجة هذه النظم في القيام بتجهيز كم ضخم من البيانات من جهة ، وحاجة الإدارة إلى تقارير فورية ومتعددة في المستويات الإدارية المختلفة من جهة أخرى .

ب - فكرة نماذج القرارات ، بمعنى أن المعلومات التي تقدم لمستوى إداري معين تعتمد كثيراً على نوع القرارات التي يستخدمها هذا المستوى الإداري .

ثالثاً" - أساليب الرقابة في ظل استخدام الحاسوب :

إن نظام الرقابة الداخلية في الأنظمة الممكنة يجب إن يهيئ الثقة و لاطمئنان على أن معالجة البيانات تمت بشكلها الصحيح وان من شأن هذه الرقابة التقليل من الأخطاء وان عمليات التصحيح اللازمة قد تمت بشكل ملائم ، لذا فإن الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية هو ((خطة تنظيمية ونظام للصلاحيات والمحاسبة والكافية التدقيقية على معالجة البيانات)) ، وان طبيعة إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية في ظل استخدام الحاسوب وإعدادها يعتمد على عدد من العوامل ومن أهمها (Davis , 2002) :

١ - حجم المعاملات المحاسبية وطبيعتها التي تقع مسؤولية معالجتها على النظام المحاسبي الإلكتروني.

٢ - درجة التعقيد وتطور نظام الحاسوب المستخدم .

أن إجراءات وأساليب نظام الرقابة الداخلية المتبعة في الأنظمة المحاسبية اليدوية تختلف عن أساليب الرقابة المحاسبية في النظم الالكترونية وذلك فيما يخص مسک السجلات والدفاتر المحاسبية إذ يوجد لدى الشركات التي تطبق أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية أسلوبين للرقابة المحاسبية هما (الجوهر ، 1999) :

أولاً" - أساليب الرقابة العامة .

ثانياً" - أساليب الرقابة الإجرائية .

أولاً - أساليب الرقابة العامة :

الرقابة العامة هي رقابة شاملة تأخذ بنظر الاعتبار اغل ب نشاطات النظام المحاسبي الإلكتروني وفعاليته مثل الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي ، وحماية الملفات والبرامج والأجهزة والرقابة على عملية تصميم وتطوير النظم والبرامج وغيرها من النشاطات ، وتعد الرقابة العامة أوسع نطاقاً من الرقابة الإجرائية لذلك فأنها تؤثر بشكل أكبر على النظام المحاسبي الإلكتروني في حالة وجود خلل أو نقاط ضعف في هذا النوع من الرقابة . وأن أساليب الرقابة العامة تمثل المعايير والتوجيهات التي يلزم باتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبنيها وتلخيصها والتي تدخل تحت نطاق مهام مركز الحاسوب لذلك تعتبر هذه الأساليب أساليب رقابة إدارية ويكون لأي موطن ضعف في أساليب الرقابة العامة آثار بالغة على كافة عمليات معالجة البيانات، وتشمل أساليب الرقابة العامة العناصر الآتية : (توماس وهنكي، ١٩٨٩) .

أ - أساليب الرقابة التنظيمية :

يعد هذا النوع من الأساليب الرقابية المهمة في الإشراف وتوزيع الاختصاصات على العاملين بمركز الحاسوب ويجب إن يكون هذا المركز في مستوى عال من الاستقلال التنظيمي كما يجب إن تراعي المؤسسة ضرورة الفصل بين الوظائف التي يقوم بإدارتها العاملين بمركز لكمبيوتر نفسه، إذ أنه يجب أن توزع مسؤوليات تنفيذ الوظائف على عدد مختلف من العاملين.

ب - إجراءات توثيق واختبار النظم وتعديلها :

يجب أن يعد دليلاً بإجراءات التوثيق واعتماد النظم الجديدة أو أي تعديل على النظم والبرامج المستخدمة بحيث يوضح هذا الدليل خرائط التدقيق وتعليمات تشغيل الأجهزة كما يجب أن يحتوي الدليل على وصف المستندات الالزامية لتأييد تلك النظم.

ج - أساليب الرقابة على الأجهزة :

تحتوي الأجهزة على وسائل رقابة تهدف إلى الحماية ضد حدوث الأخطاء في تداول البيانات داخل الأجهزة ومن هذه الأساليب ما يلي: (عمر، ٢٠٠٢)

- الدوائر المزدوجة.

- اختبلوات القراءة المزدوجة.
- مصادر القوة الكهربائية الاحتياطية.

وهناك مجموعة أخرى من وسائل الرقابة يتم تصميمها داخل برامج الأجهزة المستخدمة وهذه البرامج تشمل على :

- برامج نظم التشغيل.
- برامج حفظ وتأمين المعلومات.

- برامج إدارة قاعدة البيانات.

د - أساليب رقابة إمكانية التوصل إلى النظام :

يجب التحكم في وسائل التوصل بأي من الأجهزة والملفات كما يجب إتباع إجراءات التشغيل الازمة لحماية الملفات والبرامج ضد احتمالات الضياع والتلف أو سوء الاستخدام وتنص هذه الإجراءات ما يلي: (توماس وهنكي، ١٩٨٩).

- أساليب رقابة دخول غرفة الحاسوب .

- أساليب رقابة استخدام ملفات الحاسوب .

- معاير وصفية لعمليات تحويل البيانات إلى لغة الآلة .

- حماية مادية للأجهزة والملفات من خلال الاحتفاظ بملفات احتياطية وتوفير أجهزة ومعدات الطوارئ وكذلك أعداد خطط إعادة إنشاء البيانات إذا تعرضت البيانات المستخدمة لأي خلل .

ثانياً - أساليب الرقابة الإجرائية :

يقصد بالرقابة الإجرائية بأنها أساليب الرقابة على التطبيقات المفروضة على عملية معالجة البيانات ويضمنها الرقابة على مدخلات قسم الحاسوب ومبرجاته ، وأن الغرض منها هو ضمان دقة عمليات معالجة البيانات المحاسبية وصحتها . ونقسم هذه الأساليب إلى ثلاثة مجموعات:

أ - أساليب رقابة المدخلات :

تعد هذه الأساليب ذات أهمية عالية نظراً لأنها تمثل المرحلة التي غالباً ما يحدث فيها أخطاء الإثبات في السجلات وتصمم هذه الأساليب بهدف التأكيد بدرجة معقولة من إن البيانات التي تسلمها قسم معالجة البيانات قد تم اعتمادها طبقاً للسلطات المحددة ، ومن هذه الأساليب ما يلي: (ارينزو لوبيك ، ٢٠٠٥)

- إعداد برامج تقضي على أخطاء المدخلات .

- تدقيق الأرصدة غير المتصلة بقاعدة البيانات .

- ترقيم المعلومات بالترتيب .

- اختبار النتائج .

- إعادة قراءة البيانات المدخلة من خلال الشاشة .

ب - أساليب رقابة معالجة البيانات :

وتعني أنه تم معالجة كل عملية بعد اعتمادها وانه لم تعالج أي عمليات بدون الترخيص بها مسبقاً وانه لم يغفل معالجة عمليات مصري بها ، ومن أهم هذه الأساليب ما يلي (برهان و رحو ، ٢٠٠٣):

- استخدام العناوين الخارجية التي تبين أسماء الملفات المخزن بها لسهولة التعرف عليها والتأكد من استخدام الملف الصحيح لكل عملية تشغيل.
- استخدام العناوين الداخلية التي تسجل في بداية كل ملف لتبين اسم الملف على أن يقوم الحاسب خلال عملية التشغيل بمقارنة عناوين الملفات الداخلية بالعناوين التي يتضمنها البرنامج فإذا ظهر أي اختلاف توقف الحاسب عن التشغيل.
- استخدام سجل لوحدة التوجيه والمتابعة التي يستخدمها المشغل في توجيهه ومتابعة عمليات الحاسب على أن يُسجل به استخدام تلك الوحدة و الزمن الاستخدام كل مرة على أن تتم مراجعة هذا السجل بصفة مستمرة لاكتشاف تشغيل أي بيانات غير مصرح بها.

ج - أساليب الرقابة على المخرجات :

يتم تصميم الرقابة على المخرجات للتأكد من إن البيانات التي تم التوصل إليها تتسم بالصحة والاتكمال والدقة وأكثر من ذلك يجب توزيع المخرجات وفقاً لقدر الملاائم إلى الأشخاص المرخص لهم فقط وتمثل الرقابة الأكثر أهمية على المخرجات في تدقيق مدى منطقية البيانات بواسطة شخص يعلم ماذا يجب أن تكون عليه المخرجات ، ومن أهم تلك (حلمي ، ١٩٩٩) الأساليب :

- مراجعة بيانات ونتائج المخرجات بدوياً للتأكد من معقوليتها قبل توزيعها على المستفيدين منها.
 - مطابقة الإجماليات الرقابية لبيانات المدخلات مع الإجماليات الرقابية لبيانات المخرجات.
 - مقارنة بيانات مخرجات الفترة الحالية مع بيانات مخرجات الفترات السابقة مع اخذ المتغيرات التي حدثت. ويشتمل كل نوع من أنواع الرقابة الثلاثة على ثلاثة أساليب رقابية هي (Lindwo , 2006) :
- أولاً- أساليب الرقابة الوقائية.
- ثانياً- أساليب الرقابة التحذيرية.
- ثالثاً- أساليب الرقابة العلاجية.
- أولاً: أساليب الرقابة الوقائية**

تصمم أساليب الرقابة الوقائية لمنع الأخطاء التي يمكن حدوثها خلال تداول البيانات المحاسبية الالكترونية قبل وقوعها وتتضمن هذه الأساليب ما يلي :

- اعتماد البيانات الأصلية : تمثل خطوة تسجيل العمليات التي تقوم بها المنشأة وموظفوها الجزء الأكبر من مدخلات البيانات إذ يجب تنفيذ جميع المعاملات المالية من قبل سلطة عامة أو

محددة كإلاضطراب الأمر فحص العملية من قبل شخص مسؤول ، ومن ثم يمكن اعتماد هذه العمليات بعد وضع ما يؤيد فحص العملية على المستدات من خلال توقيع المختص أو استخدام ختم خاص به .

- **رقابة تحويل البيانات :** وتتضمن رقابة تحويل البيانات ما يلي :

أ - استخدام أجهزة التحقق من صحة المدخلات لغرض التأكيد من سلامة تحويل بيانات العمليات المالية إلى لغة الحاسبة .

ب - استخراج مستدات أصلية مكتوبة بلغة الحاسبة خلال إدخال العمليات يدوياً.

ج - استخدام نظام المستدات المرتدة وفيها يعتمد المرسل إليه المستند ، صحة البيانات الواردة فيه ، وتحديد أي أخطاء يكتشفها قبل ردها إلى المنشأ .

د - استخدام وسائل الاتصال الأخرى كالاتلفون أو أي وسيلة أخرى .

- **استخدام النماذج المتتابعة الأرقام :** أن استخدام هذا النوع من النماذج يعد من الوسائل التقليدية ليس في أنظمة الحاسبة الالكترونية وإنما في الأنظمة اليدوية وهذا يساعد في الرقابة ضد إغفال إدخال البيانات ويعود إلى تخفيض احتمال إدخال بيانات غير صحيحة.

ثانياً - أساليب الرقابة التحذيرية :

تهدف هذه الأساليب إلى تحذير العاملين بمركز الحاسوب من وقوع أخطاء فهي تشير إلى الأخطاء إثناء حدوثها، واتخاذ الإجراءات الازمة لتصحيح تلك الأخطاء، وغالباً ما تتضمن (Rezaee,2008) هذه الأساليب ما يلي :

- **المجاميع الرقابية للدفاتر :** تضمن الدفعة مجموعة من العمليات التي سيتم معالجة بياناتها في ترتيب متالي ويتم اعتماد مجاميع رقابية لكل مجموعة من العمليات لاستخدامها بهدف التأكيد من معالجة كافة العمليات التي تتكون منها المجموعة . وقد تتكون المجاميع الرقابية من مجموعة من السجلات أو إجمالي قيمة أحد حقول البيانات مثل إجمالي المبيعات أو الأجر والرواتب.

-**بطاقات التعريف الالكترونية:** تكون هذه البطاقات على شكل سجل خاص من سجلات ملف البيانات . وتوجد هناك بطاقة تعريف لكل ملف الأولى تشمل على معلومات مثل اسم ورقم وقائمة المحتويات من بيانات وبطاقة ثانية تتضمن واحداً أو أكثر من المجاميع الرقابية التي يمكن استخدامها لمطابقة هذا المجموع الذي يتم حسابه عند قراءة محتويات الملف .

- **فحص بيانات المخرجات :** يتم فحص بيانات الـ مخرجات من أجل التأكيد من مدى معقولة المخرجات وصحة طرق عرض البيانات والمعلومات والتحقق من عدم إدخال أي تغييرات في عملية إدخال البيانات بدون اعتمادها مسبقاً.
- **ثالثاً - أساليب الرقابة العلاجية :** تهدف هذه الأساليب إلى مساعدة المختصين في فحص وتصحيح الأسباب التي أدت إلى حدوث الأخطاء والتي تم اكتشافها خلال مراحل معالجة البيانات وتستخدم أساليب الرقابة العلاجية للتأكد من تصحيح العمليات التي حدثت فيها الأخطاء وإعادة إدخال البيانات الصحيحة بهذه العمليات لم عالجتها ويتم هذا من خلال ما يلي (Hermanson & Rittenberg,2006) :
- يجب أن يعد فريق المراقبة كشفا بالأخطاء الذي يتضمن البيانات المرفوضة ويجب تأشير تلك البيانات الصحيحة في الحاسوب كما يجب فحص كشف الأخطاء التي لم يتم تصحيحها بعد.
- إعداد تقرير الأخطاء الذي يوضح أسباب رفض البيانات وإرسال بيانات الأخطاء ومستدات العملية إلى القسم المسؤول عنها لعمل التصحيحات وإعادة إدخال البيانات السليمة.
- يجب أن تخضع البيانات المصححة لاختبارات اكتشاف الأخطاء والتحقق من صحة المدخلات كما لو كانت بيانات عملية جديدة .

الفصل الثاني : عينة البحث واختبار الفرضيات

بعد أن تم التطرق في الفصل السابق إلى الجانب النظري للبحث ومنهجيته، سيخصص هذا الفصل إلى تحليل نتائج المعلومات العامة لأفراد عينة البحث، واختبار فرضيات البحث باستخدام التكرارات والنسب .

أولاً : تحليل نتائج المعلومات العامة

يتمثل مجتمع البحث في مجموعة من الإفراد العاملين في المصارف العراقية بمحافظة البصرة والمعاملين مع أجهزة الحاسوب ، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (65) استبياناً وتم توزيعها باليد وبمساعدة عدد من مساعدي الباحث ، وعاد منها (50) استبياناً وبذلك يكون معدل الاستجابة (76,92) تقريراً" وهذه النسبة تعد مقبولة لتعيم نتائجها على مجتمع الدراسة ، وكما مبينه في الجدول رقم (1) أدناه.

جدول رقم (1) توزيع حجم عينة البحث (الإفراد العاملين) على مجموعة الدراسة

نسبة الاستجابات الصحيحة	عدد الاستجابات الصحيحة	عدد الاستجابات المستبعدة	عدد قوائم الاستقصاء المرسلة	توزيع حجم العينة	مجموعة الدراسة
%23,08	15	4	19	٢ /	مصرف رافدين بصرة
%18,46	12	4	16	٦٠ /	مصرف الرشيد السيف
%16,92	11	2	13	٩٦ /	مصرف الرشيد الصيادلة
%18,46	12	5	17	٨٨ /	مصرف الرشيد الثورة
%76,92	50	15	65		المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (2) أدناه :

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للجنس

النسبة	النكرار	الجنس
%64	32	أنثى
%36	18	ذكر
%100	50	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

ويبين من الجدول رقم (2) أن ما نسبته (64 %) من عينة البحث هم من الإناث ، وما نسبته (36 %) من عينة البحث هم من الذكور . وهذا يوضح بأن المصارف تتجه نحو تعين النساء الأكبر من الموظفين العاملين على أجهزة الحاسوب من الإناث .

أما فيما يخص التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول

رقم (3) أدناه:

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للتحصيل الدراسي

النسبة	النكرار	التحصيل الدراسي
%14	7	ثانوي
%24	12	دبلوم تقني
%54	27	بكالوريوس
%8	4	ماجستير
%100	50	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (3) بأن ما نسبته (62%) هم من الموظفين الذين يحملون شهادة البكالوريوس فأعلى ، وهذا يدل على أن أفراد عينة البحث الذين يتعاملون مع أجهزة الحاسوب هم على مستوى تعليمي جيد الأمر الذي يعكس قدرتهم العالية في التعامل مع الحاسوب .

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة البحث وفقاً إلى الوظيفة التي يشغلوها ، فإن الجدول رقم (4) يبين ذلك وكما يلي :

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي

النسبة	النكرار	الوظيفة
%8	4	مدير أو معاون مدير
%92	46	موظف
%100	50	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث

يوضح الجدول رقم (4) بأن ما نسبته (8%) هم من بدرجة مدير أو معاون مدير ، أما ما نسبته (92%) هم من الموظفين العاملين بالمصرف . وهذا ما يدل على أن الهيكل التنظيمي للمصارف لا يعتمد على وضع صلاحية مراقبة كافة النتائج في متناول شخص واحد فقط .

أما فيما يخص الخبرة العملية في المصرف فقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (5) ذلك وكما يلي :

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للخبرة العملية

الخبرة العملية	النكرار	النسبة
٥ فأقل	12	%24
١٠ - ٦	11	%22
١٥ - ١١	15	%30
١٥ من أكثر	12	%24
المجموع	50	%100

المصدر : من إعداد الباحث

فقد بين الجدول رقم (5) بأن ما نسبته (٦٧ %) من أفراد عينة البحث هم من لديهم خبرة عملية (٦) سنوات فأكثر ، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة البحث من لديهم خبرات طويلة وعلاقة كبيرة باستخدام أنظمة الحاسوب مما يعكس ايجابياً " على دقة أعمالهم التي يمارسونها وتقليل احتمالية الخطأ لديهم ويزيد من مصداقية المعلومات التي يذلون بها .

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة البحث وفقاً " لمتغير طبيعة العمل الذي يمارسونه على الحاسوب ، فقد أوضح جدول رقم (6) النتائج الآتية والمبنية أدناه:

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لطبيعة العمل الذي يمارسونه على الحاسوب

طبيعة العمل على الحاسوب	النكرار	النسبة
أ - إدخال البيانات	13	%26
ب - تصميم وبرمجة قواعد البيانات	4	%8
ج - تحليل وتدقيق النظم المستخدمة	6	%12
د - جميع ما تم ذكره	13	%26
ه - أ + ب	2	%4
و-أ + ج	7	%14
ز - ب + ج	5	%10
المجموع	50	%100

المصدر : من إعداد الباحث

وقد أظهر الجدول رقم (6) النتائج الآتية :

- ١ - أن (26 %) أي بمعدل 13 شخص من أصل 50) من عينة البحث يعملون في مجال إدخال البيانات .
 - ٢ - أن (8 %) أي بمعدل 4 أشخاص من أصل 50) من عينة البحث هم من مصممي ومبرمجي قواعد البيانات.
 - ٣ - أن (12 %) أي بمعدل 6 أشخاص من أصل 50) من عينة البحث يعملون في مجال تحليل وتدقيق النظم المستخدمة .
 - ٤ - أن (26 %) أي بمعدل 13 شخص من أصل 50) من عينة البحث قد جمعوا ما بين المجالات الثلاثة السابقة (إدخال البيانات ، تصميم وبرمجة قواعد البيانات ، تحليل وتدقيق النظم المستخدمة) .
 - ٥ - أن (4 %) أي بمعدل 2 شخص من أصل 50) من عينة البحث يعملون في مجال (إدخال البيانات ، تصميم وبرمجة قواعد البيانات) .
 - ٦ - أن (14 %) أي بمعدل 7 أشخاص من أصل 50) من عينة البحث يعملون في مجال (إدخال البيانات ، تحليل وتدقيق النظم المستخدمة) .
 - ٧ - أن (10 %) أي بمعدل 5 أشخاص من أصل 50) من عينة البحث يعملون في مجال (تصميم وبرمجة قواعد البيانات ، تحليل وتدقيق النظم المستخدمة) .
- يلاحظ من خلال نتائج جدول رقم (6) عدم وجود تخصص في طبيعة العمل حيث أن غالبية أفراد عينة البحث مرتبطون بأكثر من عمل واحد على أجهزة الحاسوب.

ثانياً : تحليل نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى : ((توافر التدريب المناسب للعاملين في المصارف العراقية يؤثر بشكل ايجابي على سهولة استخدام أنظمة الحاسوب))

فيما يتعلق بمدى توافر الظروف المناسبة مثل (التدريب المناسب للعاملين والمعاملين مع نظم الحاسوب في المنشأة ومدى تعاون الأفراد العاملين في المنشأة) في المصارف العراقية والتي تعمل على تقليل فرص الخطأ والتلف والضياع في المعلومات المتداولة و المتعلقة باختبار الفرضية الأولى، فإن جدول رقم (7) يبيّن ذلك وكما يلي :

جدول رقم (7)

تأثير التدريب المناسب للعاملين في المصارف العراقية على سهولة استخدام أنظمة الحاسوب

النسبة	النكرار	الفرقة
يتم التدريب على الحاسوب :		
%48	24	أ - أثناء العمل في المصرف الحالي .
%22	11	ب - أثناء العمل في مصارف أخرى غير الحالية .
%30	15	ج - أثناء الالتحاق بأي عمل .
إذا كنت تلقيت تدريبك على أنظمة الحاسوب أثناء عملك في أحد المصارف فكيف تقيم هذا التدريب :		
%72	36	أ - كاف لأداء العمل على الحاسوب
%28	14	ب - غير كاف لأداء العمل على الحاسوب
ما هو تقييمك لنظم الحاسوب المستخدمة في المصارف التي تعمل بها :		
%84	42	أ - سهلة
%16	8	ب - صعبة
—	—	ج - صعبة جدا"
تقييمك لتعاون الموظفين الذين يعملون معك بشكل مباشر :		
%8	4	أ - غير متعاونين
%68	34	ب - متعاونين
%24	12	ج - متعاونين جدا"

المصدر : من إعداد الباحث

فقد أظهرت نتائج الاستقصاء الخاصة بالفرض الأول أن (48 %) من أفراد عينة البحث أوضحا أنهم تلقوا تدريبيهم على الحاسوب أثناء عملهم في مؤسساتهم الحالية ، كما أوضحت أن (22 %) منهم تلقوا تدريبيهم في مؤسسات أخرى غير الحالية ، مما يجعلهم على معرفة كبيرة بالنظم المتداولة مما يقلل فرص الخطأ أو عدم الفهم للتعامل مع أجهزة الحاسوب .

أما بالنسبة إلى نوعية التدريب الذي حصل عليه أفراد العينة فقد أظهرت نتائج البحث أن (72 %، أي بمعدل 36 شخص من أصل 50) من أفراد العينة بأن هذا التدريب هو كاف لأداء متطلبات العمل وهو ما يعتبر رضا عام عن هذا التدريب وكفايته وبالتالي قلة مصادر الخطأ . كما أظهر الجدول رقم (7) أن 84 % من أفراد عينة البحث قد أفادوا أن أنظمة الحاسوب المستخدمة سهلة، بينما أفاد (16 %) منهم أنها صعبة ، وتدل هذه النتيجة على أن غالبية أفراد عينة البحث يرون أن نوعية نظم الحاسوب المستخدمة مقبولة وتعمل على تقليل إمكانات الخطأ عند تداول المعلومات وان هذه النظم سهلة ولكن يجب العمل على تقليل الصعوبة المتواجدة عن طريق المزيد من عقد البرامج التدريبية .

أما فيما يتعلق بالتعاون مع الأفراد العاملين في المصارف على نظم الحاسوب فقد بينت نتائج البحث أن (68 %) أي بمعدل 34 شخص من أصل (50) من أفراد عينة البحث أيدوا بأن الموظفين العاملين معهم متعاونين ، بينما أفاد (24 %) منهم بأنهم متعاونين جداً ، وهذا يؤدي إلى سهولة تداول المعلومات فيما بين الموظفين ، مما يؤدي إلى تقليل مصادر الخطأ في هذه المعلومات.

وهذه النتائج تدل على أن غالبية أفراد عينة البحث يرون أن توافر التدريب للعاملين في المصارف العراقية يؤثر بشكل ايجابي على سهولة استخدام أنظمة الحاسوب وبالتالي تقبل الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية : ((وجود نظام مؤتمت لتدقيق البيانات وحفظها يشكل عنصراً " ايجابياً " في عملية الرقابة الداخلية))

من العناصر الهامة والحساسة بالنسبة لعملية الرقابة الداخلية هو وجود نظام لرقابة البيانات المتداولة وحفظها وصيانتها وغير ذلك من العوامل مثل وجود توكيل أو تصريح للتعامل مع المعلومات المتداولة في المصارف، وكما موضح في الجدول رقم (8) أدناه :

جدول رقم (8)

تأثير وجود نظام لمراقبة البيانات وحفظها وصيانتها في عملية الرقابة الداخلية

النسبة	النكرار	نعم		الفترات
		النسبة	النكرار	
%56	28	%44	22	1- أثناء عملك تحتاج إلى تصريح من الإدارة العليا للتعامل مع بعض المعلومات الخاصة التي تحتاجها لأداء عملك والمتواجدة ضمن ذاكرة الحاسوب .
—	—	%100	50	2- يتم تدقيق البيانات والبرامج الموجودة في أنظمة الحاسوب يومياً وبشكل دوري من قبل المختصين .

3 - عند حدوث خلل في أجهزة الحاسوب أو البرامج المستخدمة فهل تكون المعالجة فورية .	39	%78	11	%22
4 - يتم الاحتفاظ بنسخة احتياطية من المعلومات المتداولة في نظام الحاسوب .	50	%100	—	—
5 - يتم أعداد التقارير عن طريق الجهة (الجهات) المناسبة .	50	%100	—	—

المصدر : من إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (8) ما يلي :

- أن ما نسبته (44 %) من أفراد العينة قد صرحوا بأنهم يحتاجون إلى تصريح لتداول معلومات معينة ، بينما أيد (56 %) أنهم لا يحتاجون لمثل هذا النوع من التصريح ، وأن هذه النسبة مرتفعة للأفراد الذين لا يحتاجون لمثل هذا النوع من التصريح لتداول المعلومات وتشكل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية والذي يجعل من الممكن أن ينفذ إليها كل من يرغب في التضليل والتلاعب في البيانات المتداولة في المصارف.
- أن جميع أفراد العينة أيدوا وجود جهات مختصة تعمل على تدقيق البيانات بشكل دوري منظم ، مما يسهل في فعالية النظام الرقابي في المصارف.
- أما بالنسبة إلى الإجراءات المتخذة من قبل المصارف لحفظ على البيانات وصيانتها فقد أجاب (78 %) من أفراد العينة انه عند حدوث خلل في أجهزة الحاسوب أو البرامج المستخدمة تكون المعالجة فورية.
- كما أيد جميع أفراد العينة انه يتم الاحتفاظ بنسخة احتياطية من المعلومات المتداولة في نظام الحاسوب ، وان كافة التقارير المختلفة يتم أعدادها وحفظها لفوع د منظمة ومن قبل الجهات المسئولة.
- وبناءاً على ما تقدم يتضح مدى فعالية حفظ البيانات من ا لتلف والضرر بالإضافة إلى الحفاظ على الأجهزة المستخدمة، مما يؤدي إلى تقليل مصادر الخطأ بشكل كبير في البيانات عند التعامل معها ، والذي يؤدي بدوره إلى خلق بيئة فعالة للرقابة الداخلية في المصارف التجارية العراقية وبذلك تقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : ((استخدام الحاسوب له تأثير ايجابي على عملية الرقابة الداخلية في المصارف))

نظراً لكون أنظمة الرقابة من الأمور شديدة الأهمية والحساسية فتزداد أهميتها وحساسيتها في نظم المعلومات بسبب الانتشار الكبير لاستخدام الحاسوب في المجالات المختلفة، وأن الجدول

رقم (9) أدناه يبين أراء أفراد العينة حول مدى رضاهم عن كل من الأجهزة والبرامج المستخدمة ومدى تحقيقها للأهداف المطلوبة منها.

جدول رقم (9)

تأثير الحاسوب على عملية الرقابة الداخلية في المصارف العراقية

النسبة	النكرار	نعم		الفترات
		النسبة	النكرار	
—	—	%100	50	١٥ - أن أجهزة الحاسوب المستخدمة في المصارف التي تعمل بها كافية لأداء متطلبات العمل المصرفية .
%10	5	%90	45	١٦ - أن البرامج المستخدمة في المصارف التي تعمل بها كافية لأداء متطلبات العمل الرقابي .
%20	10	%80	40	١٧ - أن نظام الرقابة مرن .
%10	5	%90	45	١٨ - أن نظام الرقابة الداخلية يحقق الهدف المطلوب منه .

المصدر : من إعداد الباحث

يظهر الجدول أن جميع أفراد عينة البحث يرون أن أجهزة الحاسوب المستخدمة في المصرف كافية لأداء متطلبات العمل ، في حين أيد (90 %) من أفراد العينة أن البرامج المستخدمة في المنشأة كافية لأداء متطلبات العمل وان نظام الرقابة الداخلية يحقق الهدف المطلوب منه، كما أظهر الجدول أن (80 %) من أفراد العينة يؤيدون أن نظام الرقابة مرن، وأن (90 %) من أفراد عينة البحث يرون أن نظام الرقابة الداخلية يحقق الهدف المطلوب منه . ومن خلال هذه النتائج أعلاه نرى أن غالبية أفراد العينة أي ما يزيد عن (85 %) يرون أن الحاسوب ذو تأثير إيجابي على عملية الرقابة الداخلية في المصارف وبذلك تقبل الفرضية الثالثة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

في ضوء التحليل أعلاه فقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- ١ - أن نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية العراقية فعال من حيث صيانة وحفظ المعدات والبرامج المستخدمة في المصارف العراقية.
- ٢ - أساليب التدريب التي يتلقاها الموظفون في المصارف التجارية العراقية فعالة وتسهل من تعاملهم مع البيانات مما يقلل مصادر الخطأ المحتملة عند تداولها.

- ٣ - وجود رضا عام لدى العاملين بالنسبة لنظم الحاسوب مما يسهم في سهولة تدفق البيانات ، وجود توافق بين العاملين مما يعمل على التقليل من احتمالية نقل المعلومات الخاطئة بشكل متعمد.
- ٤ - عدم التخصص في العمل، أن غالبية أفراد العينة مرتبطون بأكثر من عمل على الحاسوب.
- ٥ - أن استخدام الحاسوب له تأثير ايجابي على عملية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية العراقية.

ثانياً : التوصيات

في ضوء ما تقدم من استنتاجات يوصي الباحث بما يلي :

- ١ - ضرورة تقييم الوضع الحالي السائد في ال مصارف للأجهزة والنظم المستخدمة ، ومن ثم تحديد احتياجات المصارف من الأجهزة ونظم البرمجة أخذين بعين الاعتبار مواكبة ما استجد من تطورات في مجال الحاسوب.
- ٢ - العمل على وضع برامج تدريبية للعاملين في المصارف التجارية العراقية لتوفير الكوادر المؤهلة لاستخدام أجهزة الحاسوب بكفاءة عالية.
- ٣ - العمل نحو مزيد من التخصص في الأداء في المصارف التجارية العراقية وذلك لزيادة الكفاءة والفاعلية في استخدام الحاسوب.

المصادر :

المصادر العربية :

- ١ - أرينز الفين، ولوبك جيمس ، " المراجعة مدخل متكامل " ، ترجمة محمد محمد عبد القادر ، مراجعة أحمد حامد حاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥ .
- ٢ - برهان، محمد نور و رحو، غازي إبراهيم،" نظم المعلومات المحوسبة " ، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ .
- ٣ - أليبياتي، هلال عبود، و حسن ، علاء عبد الرزاق " المدخل لنظم المعلومات الإدارية " ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٢ .
- ٤ - الاتحاد الدولي للمحاسبين ، " المعايير الدولية للمراجعة " ، تعریب وإصدار الم جمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٨ .
- ٥ - توماس، وليم، وامرسون، هنكي " المراجعة بين النظرية والتطبيق " ، تعریب ومراجعة احمد حاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٩ .

- ٦ - الجزراوي، إبراهيم و الجنابي عامر ، "نظم المعلومات المحاسبية " ، المكتبة الوطنية، بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ٧ - الجوهر، كريمة علي كاظم،"الرقابة المالية " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩ .
- ٨ - حلمي، جمعه احمد ،"التدقيق الحديث للحسابات " ، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ١٩٩٩ .
- ٩ - حلمي، جمعة احمد ،"المدخل الحديث لتدقيق الحسابات " ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ .
- ١٠ - الخطيب، صبحي محمود وآخرون ،"مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية " ، الإسكندرية، الدار الجامعية ، ١٩٩٣ .
- ١١ - السقا، السيد أحمد ، "المراجعة الداخلية : الجوانب المالية والتشغيلية " ، الجمعية السعودية للمحاسبة، ١٩٩٧ .
- ١٢ - الصبان، محمد سمير ،"الرقابة والمراجعة الداخلية " ، كلية التجارة، جامعة دمنهور ، الإسكندرية، ١٩٩٦ .
- ١٣ - الصحن، عبد الفتاح، "الرقابة ومراجعة الحسابات " ، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٩ .
- ١٤ - عبد الرزاق، قاسم ، محمد، "نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية " ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .
- ١٥ - العبيدي، ماهر موسى، " مبادئ الرقابة المالية " ، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩١ .
- ١٦ - عثمان، عبد الرزاق أحمد ، " أصول التدقيق والرقابة الداخلية " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، الموصل ، ١٩٩٩ .
- ١٧ - عمر، رافت عبد المحسن، " نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الآلية " ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني لجامعة الزيتونة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٢ .
- ١٨ - مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ، " دراسة وتقدير نظام الرقابة الداخلية " ، دليل التدقيق رقم ٤ ، ٢٠٠٠ .
- ١٩ - مصطفى صادق ، " تقييم المدقق الخارجي لوظيفة المدقق الداخلي - دراسة ميدانية - مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين " ، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٢٠ - منصور، عوض و أبو النور ، محمد ، " تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر " ، الطبعة الخامسة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ .

- ٢١ - الياس، ناصيف ، " المصارف والرقابة الداخلية " ، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصرف العربي، ١٩٩٦ .
- ٢٢ - يحيى، زياد هاشم ، " فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في وحدات القطاع الاشتراكي " ، دراسة ميدانية في المنشأة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة في الموصل ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٠ .

المصادر الأجنبية :

- 1 - Bocij, P.Chaffy,D. Greasley,A. Hiickie,S. (2003), " Business information System ", Prentice Hall, USA.
- 2- Brien, J. A.(1990), " Management Information System A Managerial End- User Perspective ", Irwin , Boston.
- 3 – Davis , B, Gordon . “ Auditing and EDP , published by American Institute of certfled public Accounting ” , New York ,U.S.A , 2002
- 4- Geiger,M.A., & Lowe, D .J." Internal Audit Services and the Perception of the Audit Independence " The CPA Journal.
- 5 – Hermanson , D and Rittenberg , L . “ Internal Audit and Organizational Governace ” , managerial Auditing journal , 2006 .
- 6 – IIA ,The Institute of Internal Auditors, International Standard for Professional Practice of Internal Auditing ,2003.
- 7 – Lindow , Baul . “ Beyond Audit Techniques Internal Auditing ” , journal of Accountancy , 2006.
- 8 – Ramaoorti Sridhar " Internal Auditing : History , Evolution , and Prospects " llal, Altamonte Springs, 2003 .
- 9 – Rezaee , Zabinollah . “ The Impact of emerging information technology on auditing ” , managerial auditing journal , 2008 .
- 10 – Swanger , S & Chewning , E , G , " The effect of Internal Audit on inancial Analysas " Auditing A journal of Practice and Theory .
- 11- Whittington , O. Ray , Pany , Kurt , 1998 , Principles Of Auditing 12th edition , Mccraw- Hill Calnc , New York .

بسم الله الرحمن الرحيم

((وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان))

صدق الله العظيم

هيئة التعليم التقني

الكلية التقنية الإدارية/بصرة

قسم التقنيات المالية والحسابية

م / استبيان

السيد المحبوب المحترم:-

أن الاستبيان الذي بين يديك يمثل جزء من متطلبات البحث :

((أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصادر العراقية))

ويصفناك أحد أفراد العينة، نرجو منك قراءة فقرات الاستبيان بعناية وموضوعية والإجابة عليها بصرامة تامة .
والمطلوب منك أن تضع علامة () في المكان المخصص للإجابة. علماً أن الإجابة ستعامل بسورية تامة،
وأن الإجابات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط ، راجين تعاونكم لكم جزيل الشكر والتقدير .

الباحث

جليل إبراهيم صالح

الكلية التقنية الإدارية / البصرة

ملاحظات :

- ١ - لا داعي لذكر الاسم.
- ٢ - الباحث على استعداد دائم للإجابة على الاستفسارات حول أسئلة الاستماراة.
- ٣ - لا يخفى عليكم أهمية السرعة ما أمكنكم في الإجابة على الأسئلة لتسهيل أنجاز البحث بأقرب وقت ممكن.

أولاً: المعلومات العامة

١ - أفراد العينة حسب الجنس :

ذكر ، أنثى

٢ - التحصيل الدراسي لأفراد العينة :

ثانوي ، دبلوم ، بكالوريوس ، ماجستير

٣ - الموقع الوظيفي :

مدير أو معاون مدير ، موظف

٤ - عدد سنوات الخبرة العملية في المصرف :

أقل من (٦) ، من (٦ - ١٠) ، من (١١ - ١٥) ، من (١٥ - ١٦) ، فأكثر ()

٥ - أفراد العينة وفقاً لطبيعة العمل الذي يمارسونه على الحاسوب :

أ - إدخال البيانات ، ب - تصميم وبرمجة قواعد البيانات ، ج - تحليل وتدقيق النظم المستخدمة ، د - جميع ما تم ذكره ، ه - أ + ب ، و - أ + ج ، ز - ب + ج

ثانياً : المعلومات المتعلقة بالبحث

- ٦ - يتم التدريب على الحاسوب .
- أ - أثناء العمل في المصرف الحالي ب - أثناء العمل في مصارف أخرى غير الحالية ج - أثناء الالتحاق بأي عمل
- ٧ - إذا كنت تلقين تدريباً على أنظمة الحاسوب أثناء عملك في أحد المصارف فكيف تقيم هذا التدريب .
- أ - كافٍ لأداء العمل على الحاسوب ب - غير كافٍ لأداء العمل على الحاسوب
- ٨ - ما هو تقييمك لنظم الحاسوب المستخدمة في المصارف التي تعمل بها :
- أ - سهلة ب - صعبة ج - صعبة جداً
- ٩ - تقييمك لتعاون الموظفين الذين يعملون معك بشكل مباشر .
- أ - غير متعاونين ب - متعاونين ج - متعاونين بشدة

الفرات	نعم	لا
١ - أثناء عملك تحتاج إلى تصريح من الإدارة العليا للتعامل مع بعض المعلومات الخاصة التي تحتاجها لأداء عملك والمتواجدة ضمن ذاكرة الحاسوب .		
١١ - يتم تدقيق البيانات والبرامج الموجودة في أنظمة الحاسوب يومياً وبشكل دوري من قبل المختصين .		
١٢ - عند حدوث خلل في أجهزة الحاسوب أو البرامج المستخدمة فهل تكون المعالجة فورية .		
١٣ - يتم الاحتفاظ بنسخة احتياطية من المعلومات المتداولة في نظام الحاسوب .		
١٤ - يتم إعداد التقارير عن طريق الجهة (الجهات) المناسبة .		
١٥ - أن أجهزة الحاسوب المستخدمة في المصارف التي تعمل بها كافية لأداء متطلبات العمل المصرفي .		
١٦ - أن البرامج المستخدمة في المصارف التي تعمل بها كافية لأداء متطلبات العمل الرقابي .		
١٧ - أن نظام الرقابة مرن .		
١٨ - أن نظام الرقابة الداخلية يحقق الهدف المطلوب منه .		